الانتقال الديمقراطي في أفريقيا والشرق الاوسط: قراءة في الأدوار التنموية للنخب العسكرية

Democratic Transition in Africa and the Middle East: Reading in the development roles of the military elite

ط.د زيتوني عادل*
مخبر العلوم السياسية الجديدة
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
adil.zitouni@univ-msila.dz

أ.د غربي عزوز
مخبر العلوم السياسية الجديدة
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
azzouz.gherbi@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/31	تاريخ القبول: 2022/01/02	تاريخ النشر: 2022/04/16

ملخص:

تحاول هاته الورقة ان تتناول بالدراسة والتحليل واحدا من المواضيع الهامة، التي عولجت في مختلف الادبيات السياسية وبخاصة ذات الصلة بعلم الانتقال والعلاقات المدنية العسكرية، وهي بذلك تستمد اهميتها من الموضوع ذاته إذ تعد النخبة العسكرية إحدى القوى الأكثر أهمية وتأثيرا في واقع الدول الأفريقية والشرق أوسطية، لما تتميز به من خصائص وسمات تؤهلها للقيام بأدوار هامة وحاسمة لدعم مسارات التنمية وبناء الدولة والمجتمع والدفع بمسار الانتقال الديمقراطي، وعليه جاءت الدراسة لتوضح طبيعة الأدوار التنموية التي تستطيع أن تؤديها النخبة العسكرية وتترك اثرا ايجابيا على مسار الانتقال الديمقراطي في أفريقيا والشرق الاوسط.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ النخبة العسكرية؛ التنمية؛ أفريقيا؛ الشرق الاوسط.

***المؤلف المرسل :** زيتوني عادل

Abstract:

This paper tries to study and analyze one of the important topics that have been dealt with in various political literature, especially related to the science of transition and civil-military relations, and thus it derives its importance from the same topic as the military elite is one of the most

important and influential forces in the reality of African and Middle Eastern countries, Because of its characteristics and characteristics that qualify it to play important and decisive roles in support of development paths, building the state and society and pushing the path of democratic transition, and accordingly the study came to clarify the nature of the developmental roles that the military elite can play and leave a positive impact on the path of democratic transition in Africa and the Middle East.
key words: Democratic transition, Military Elite, Development, Africa, Middle east.

مقدمة

يعد موضوع علاقة النخبة العسكرية بالانتقال الديمقراطي من المواضيع المطروحة في العقود الأخيرة، خاصة في الدول الأفريقية والشرق أوسطية، التي عانت منذ استقلالها من سيطرة الأنظمة غير الديمقراطية سواء كانت هذه الأنظمة مدنية أو عسكرية، ونتيجة لضعف النخب السياسية المدنية ووضعية المجتمعات البدائية بعد خروج الاستعمار الأجنبي منها، ونتيجة لموجات الانتقال الديمقراطي الأفريقي في تسعينيات القرن الماضي، وكذلك موجات التغيير والانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، سواء في شمال أفريقيا أو في الشرق الاوسط في العقد الثاني من القرن الحالي.

وهو ما يستوجب على النخبة العسكرية لعب العديد من الأدوار التنموية، نتيجة الفراغ السياسي والتنموي بعد انهيار النظم غير الديمقراطية أو الأدوار المباشرة في خضم عمليات الانتقال الديمقراطي في أفريقيا والشرق الاوسط، التي اتخذت اتجاهات مختلفة.

وذلك ما يقود الى طرح الاشكالية التالية: ماهي الادوار التنموية التي تؤديها النخبة العسكرية ويمكن ان تُحدث تأثيرا على عملية الانتقال الديمقراطي في أفريقيا والشرق الاوسط؟

لتتفرع منه التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم كلا من الانتقال الديمقراطي والنخبة العسكرية؟
- وما هي الأدوار التنموية التي تقوم بها النخبة العسكرية في خضم عملية الانتقال الديمقراطي؟

- وكيف يمكن ان تؤثر النخبة العسكرية بشكل ايجابي على عملية الانتقال الديمقراطي؟

ولمقاربة الموضوع من الناحية المنهجية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي سيتم من خلاله تناول متغيرات الدراسة، وكذا توضيح وضبط حدود العلاقة بينها استنادا الى تحليل موضوعي وتفسير علمي سليم. وتأسيسا على ذلك وقصد الإجابة على الإشكال المطروح، جاءت هيكلة الدراسة كما يلي:

المحور الأول: الضبط المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

المحور الثاني: الأدوار التنموية للنخبة العسكرية وأثرها على الانتقال الديمقراطي

المحور الأول : الضبط المفاهيمي لمصطلحات الدراسة

سنتناول في هذا المحور دراسة مفاهمية لمصطلحات الدراسة، من خلال توضيح لمفهوم الانتقال الديمقراطي وأبرز أنماطه، بالإضافة لتوضيح مفهوم النخبة العسكرية وخصائصها، وتبيين طبيعة تركيبة هذه النخبة العسكرية.

اولا. مفهوم الانتقال الديمقراطي:

يشير مصطلح الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه، إلى مجمل العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم الانتقال الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي السابق وانهياره، ثم بناء نظام جديد يكون ديمقراطيا.[1]

إن الانتقال الديمقراطي يعكس حدوث عملية تبدل أو تغيير جذري وشامل في بنية المجتمع، وذلك بسبب فعل الثورات التي تحدث تأثيرات بالغة على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية، ويرى كل من Michlai، Amichai، Kathryn، أن الانتقال الديمقراطي هو إحداث النظام قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.[2]

ويقصد بالانتقال الديمقراطي، هو المرور من مرحلة إلى أخرى عبر أسلوب جديد في إدارة دفة الأمور، وهذا يعني تراجع نظام الحكم السلطوي الاستبدادي أو العسكري بكافة الأشكال والألوان، لتحل محلهم نظم أخرى في الحكم، تعتمد على الاختيار الشعبي

الحقيقي، وعبر المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية عبر الانتخابات الحرة والنزيهة، كوسيلة لتبادل السلطة، بعبارة أخرى فإن الانتقال الديمقراطي هو المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وفي أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد إلى غاية اكتمال تأسيسه.[3]

ويعرفه "**لورنس وايتهيد**" بأنه: «المسافة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأن ما يميز الانتقال الديمقراطي في أثناء حدوثه، أن قواعد اللعبة السياسية ليست محددة، فهي لا تجد نفسها في تدفق دائم فحسب، بل تكون في العادة موضوع صراع حاد».[4]

وكذلك عرّفه "**فيليب شومبيتر**" "**Philippe Schumpeter**" بأنه: «عملية تغيير تهدف إلى إقامة نظام مؤسسي، يؤدي إلى توسيع مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية»، وفي نفس السياق، يرى "**لاري دياموند**" "**Lary Diamand**" بأنه: «الانتقال إلى نظام حكم يتمكن فيه المواطنين من اختيار حكامهم أو ممثليهم، كما يتمكنون من تغييرهم بطريقة منتظمة بواسطة انتخابات حرة ونزيهة».[5]

ويقول **محمد عابد الجابري** أن الانتقال الديمقراطي نعني به الانتقال من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيها السلطة على أساسا الأغلبية السياسية... إلى دولة يقوم كيانها على المؤسسات وحقوق الإنسان في الحرية والمساواة، وما يتفرع عنهما من حقوق أخرى، وكذلك التداول السلمي على السلطة داخل مؤسسات الدولة بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.[6]

وترى العديد من الدراسات، أن مرحلة الانتقال الديمقراطي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي، نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للارتداد[7]، ذلك أن النظام في هذه المرحلة يكون ذا طبيعة مختلطة، حيث تتعايش فيه كل من المؤسسات، النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية ، سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق[8]، ولذلك فإن هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تسم بتنوع أشكالها، خاصة وأنه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق

سلمية، وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي، وعقد انتخابات حرة، وتوسيع نطاق المشاركة.[9]

ومن أبرز التعريفات، هو تعريف "**غاليرمو أودينيل** " **Guillermo O'donnel**" و"**فيليب شميتز**" "**Philippe Schmittez**"، حيث عرفه على أنه "تلك الفترة الواقعة بين نظام سياسي وآخر، وهي عملية تأتي في اتجاه واحد، من خلال إطلاق عملية تفكك للنظام الاستبدادي من جهة، ومن جهة أخرى من خلال تأسيس بعض من أشكال الديمقراطية أو العودة إلى شكل من أشكال الحكم الاستبدادي، أو ظهور بديل ثوري".[10]

ومما سبق، يمكن تعريف الانتقال الديمقراطي هو مرحلة يتم من خلالها تفكيك نظام حكم غير ديمقراطي، مهما كان شكله وانهياره، ومن ثم تأسيس وبناء نظام حكم جديد ديمقراطي مهما كان شكله، وهذا في حالة نجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي، أما في حالة فشل هذه المرحلة فتكون أمام شكل آخر من أشكال الحكم غير الديمقراطي، سواء بارتداده أو ظهور بديل ثوري، أو بعبارة أخرى، الانتقال الديمقراطي هو مسار حركة ما بين حكم قديم ونظام حكم جديد، وعليه فإن إدارتها تعلق بكيفية إسقاط النظام السابق، والعمل على بناء نظام حكم ديمقراطي يؤسس لعملية تغيير حضاري شامل.

ثانيا. أنماط الانتقال الديمقراطي:

من خلال فحص تجارب الانتقال الديمقراطي، حاول باحثو نظرية الانتقال إلى تصنيف أنماط للانتقال الديمقراطي وهي:

1-نمط الانتقال من أعلى Transition From Adove: ويسمى أسلوب التحول Transformation، وهو نمط انتقال تقوده وتهندسه النخبة الحاكمة، سواء كانت مدنية أو عسكرية، بمعنى أن الانتقال يكون من داخل النظام القائم، وتلجأ إليه النخبة عندما تشعر بضعف شرعيتها، أو أن محاولات الانشقاق عن النظام القائم زادت وأصبحت تهدد كيانها، أو لقناعة بأن الاستمرار في الحكم أكثر تكلفة من التغيير أو بغية تحصيل المزيد من الشرعية المتعرضة للنزيف المستمر، بسبب فشل سياساتها أو ربما لتزايد القناعة

بالديمقراطية لدى الجناح الإصلاحي في النظام، وفي مثل هذا النوع من النظام يكون دور المعارضة وأحزابها محدودا، مقارنة بقوة الجناح الإصلاحي داخل النظام، فالعنصر الحاسم في الانتقال الديمقراطي من أعلى يكمن في النظام ذاته[11].

وعملية الانتقال وفق هذا النمط تنتشر تدريجيا عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالانفتاح السياسي عبر رفع القيود وإعطاء بعض الحريات، ثم الانتقال إلى إصلاح النظام السياسي عبر تغيير الإجراءات والقواعد المتصلة بصنع القرار[12]، إلا أن المعارضة قد تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة، مما يفقد النخبة الحاكمة القدرة على وقف عملية الانفتاح مثلما حدث في الجزائر أحداث أكتوبر 1988.[13]

2- نمط الانتقال من الأسفل Transition From Belou: ويسمى كذلك بأسلوب الإحلال، ويأخذ هذا النمط شكلين أساسيين، تلعب فيهما المعارضة الديمقراطية دورا محوريا وهما:

- **الشكل الأول:** يكون الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوطات على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام على تقديم تنازلات تعبد الطريق للانتقال الديمقراطي.
- **الشكل الثاني:** الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة إثر انهيار النظام التسلطي، أو عقب الإطاحة به بواسطة ثورة شعبية، إذ تبدأ مرحلة التأسيس لنظام ديمقراطي[14].

وعموما، يعكس هذا النمط من الانتقال الديمقراطي حدوث اختلال في ميزان القوى بين النظام وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ويرجع الباحثين هذا الشكل التصاعدي من الانتقال كأفضل أنواع الانتقال، فبالنسبة لروبرت دال فإن احتمالات الانتقال ترتفع مع تكلفة العنف وانخفاض تكلفة التسامح[15].

3-نمط الانتقال عبر التفاوض Negotiated Transition: ويسمى أسلوب الانتقال الإحلالي أو الإحلال التحولي Transi lacement، وتحدث عادة عندما تكون الديمقراطية نتائج عمل

مشترك بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات والتسويات والتعاقد بين الطرفين، وغالبا ما يحدث ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بينهما، مثل حالة جنوب إفريقيا.[16]

ويمر هذا النمط من الانتقال بعدة مراحل من أجل تكثيف الضغوطات على النظام، بهدف تغييره، فيأتي كرد فعل النظام في شكل جهود لقمع المعارضة أو احتوائها، لكن عندما يصل الطرفين إلى قناعة مفادها استحالة انتصار أحدهما على الآخر، فالنظام لا يستطيع الإبقاء على شرعيته كاملة، ولا يملك الجناح الإصلاحي في النظام القوة اللازمة لدفعه نحو الإصلاح، ومن الجانب الآخر لا تملك المعارضة القوة لتغيير النظام بمفردها، فيبدأ حينها الحديث عن إمكانية التفاوض حول الانتقال إلى الديمقراطية.[17]

وقد يكون التفاوض بين النظام وبين قوى مناهضة للنظام بأكمله، كالتفاوض الذي شهدته جنوب إفريقيا، وقد يحدث أن يأخذ شكل المؤتمرات القومية مثلما حدث في السنغال ومالي.

4- نمط الانتقال عن طريق التدخل العسكري الخارجي Intervention forcing Mlitary:

ويحدث هذا النمط في حالة رفض النظام الحاكم تبني مسار الانتقال السياسي، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن الإطاحة به، في هذه الحالة ليس هناك بديل للإطاحة بهذا النظام التسلطي والانتقال إلى نظام ديمقراطي، سوى التدخل العسكري الخارجي، ومن أمثلة التحالف العسكري الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان 2001 وفي العراق في 2003، بالرغم من أن ولحد الآن لم ينجح هذا التدخل العسكري في فرض وتأسيس انتقال ديمقراطي.[18]

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة، منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة...الخ، ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى، وإن كان الانتقال الديمقراطي

من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات مثل ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى مثل أفغانستان والعراق.[19]

ومصير الحكام الذين أطيح بهم من سدة الحكم دائما يكون القتل أو النفي أو السجن، مثلما هو الحال لصدام حسين الذي أعدم شنقا أو نوريغا الرئيس الأسبق لبنما الذي سجن بعد إزاحته من السلطة عام 1990[20]، وبصفة عامة أكدت العديد من الدراسات في تجارب الانتقال الديمقراطي أن نمط الانتقال تؤثر على نوعية النظام الديمقراطي المؤسس وعلى فرص استمراره وترسيخه.

ثالثا. مفهوم النخبة العسكرية:

إذا كان تعريف النخبة بشكل عام يعني: جماعة من الأشخاص يتم الاعتراف بعظمة تأثيرها وسيطرتها في شؤون المجتمع الذي تؤلف النخبة فيه أقلية حاكمة، يمكن تميزها عن الطبقة المحكومة وفقا لمعيار القوة والخبرة في ممارسته السلطة والتنظيم داخل المجتمع، الأمر الذي يؤهلها لقيادته، فإن النخبة العسكرية تتحد قوتها وتأثيرها الاجتماعي والسياسي، وفقا لظروف خاصة وأوضاع طارئة وبيئة سياسية محددة، وتختلف النخبة العسكرية عن النخبة المدنية والسياسية، سواء من ناحية طبيعة تكوينها أو طريقة عملها وأدوارها.[21]

ويمكن تعريف النخبة العسكرية: بأنها "مجموعة الضباط السامون، الذي يشكلون نخبة القوات المسلحة، حيث يتوزعون على قيادة الأركان أو كعمداء للنواحي العسكرية"[22]، ومن أبرز المفكرين الذين تطرقوا إلى تعريف النخبة العسكرية "بوتومور" الذي يرى أنها "هي ذات طابع عملي، أي أنها تتكون من القوات العسكرية والجيش بصفة عامة، ولها تأثير كبير في الحياة السياسية، وتلعب دورا مؤثرا في اتخاذ وصنع القرار، وخاصة في الدول الديكتاتورية وغير الديمقراطية".[23]

وتعرف النخبة العسكرية كذلك بأنها هي "المشكلة أو المكونة لمحددات القوة في الجيش، فالنخبة العسكرية تدل على الاختيار والاصطفاء والانتقاء، حيث تملك النفوذ والقوة والمؤهلات والامتيازات المكتسبة، وهي صفة الناجحين والموهوبين الذي يتولون مناصب ومهام بسبب قدراتهم الذهنية والعقلية والكفائية".

فالنخبة العسكرية هي "جماعة من العسكريين يتم الاعتراف بعظمة تأثيرهم وسيطرتهم على شؤون المجتمع، وتتميز عن النخب الأخرى عن طريق معيار السلطة والقوة".[24]

وقد اهتم "**بوتومور**" "**Bottomore**" بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية، ولاحظ كيف أن تأثير هذه النخبة يفوق النخب المثقفة، فالجيش يشكل نخبة متميزة، تلعب دورا حاسما في المجتمعات المستقلة حديثا، والتي لا تزال نظمها السياسية في التشكيل، مما يتيح لضباط الجيش فرصة كبيرة لممارسة السياسة، ويعتمد هذا التدخل على عدة عوامل منها:[25]

- التقاليد التي تلقاها ضباط الجيش وأصولهم الاجتماعية.
- تأثير ضباط الجيش على الفرق العسكرية الخاضعة لهم.
- علاقة ضباط الجيش بالسياسيين.[26]

ويمكن تعريف النخبة العسكرية مما سبق بأنها: «مجموعة من الضباط السامون الذين يشكلون نخبة الجيش، يمتلكون النفوذ والقوة والمؤهلات والامتيازات المكتسبة، وهو الذين يتولون مناصب ومهام بسبب مميزاتهم وقدراتهم الذهنية والعقلية والبدنية، ويتم الاعتراف بعظمتهم وتأثيرهم وسيطرتهم على الفرق العسكرية التابعة لهم بصفة خاصة، وعلى شؤون المجتمع بصفة عامة». وانطلاقا من هذا التعريف الإجرائي، يمكن أن نحدد مجموعة من **خصائص** النخبة العسكرية وهي:

1- النخبة العسكرية تتكون من فئة صغيرة من أفراد الجيش.
2- النخبة العسكرية تتكون من سلك الضباط السامون.
3- أفراد النخبة العسكرية لهم مميزات ومؤهلات تميزهم عن باقي أفراد سلك الضباط.
4- يتميزون بقوة تأثيرهم وسيطرتهم على الفرق العسكرية التابعة لهم.

رابعا. طبيعة تركيبة النخبة العسكرية:

يعتبر العديد من الباحثين والمهتمين بموضوع النخب العسكرية، أن الضوابط التي تحكم أدوار ومهام النخب العسكرية في السياسة هي طبيعة تركيبة النخبة العسكرية، وهي تنقسم إلى أربعة نماذج:

1-النموذج القبلي: في هذا النموذج تكون النزعة القبلية هي التي تسيطر على عناصر النخبة العسكرية وعلى توجهاتها، وتسعى إلى تحقيق غايات وأهداف ضيقة تكون لصالح القبيلة التي ينتمون إليها بكل أنانية، ويتضح كذلك عند سيطرة أبناء القبيلة على المناصب القيادية من كل الجوانب، مما يخلق نوع من التعاون والتكاتف مع بعض على حساب باقي القبائل الأخرى، أو على باقي العناصر الأخرى مما كانت انتماءاتهم.

2-النموذج الفئوي: أما في هذا النموذج تكون جماعات دينية أو عرقية هي المسيطرة على النخبة العسكرية وتوجهاتها، وتسعى إلى تحقيق غايات وأهداف تكون لصالح تلك الجماعة، ونجد أن هذه الجماعة تضع أبناؤها في مختلف المناصب الحساسة والقيادية، للسيطرة على دواليب الحكم ويستغلون هذه السيطرة لضرب مصالح باقي الاثنيات أو الأقليات الأخرى وتهميشهم[27].

3-النموذج التحريري: في هذا النموذج تتكون النخبة العسكرية وتتبلور خلال حروب التحرير من الاستعمار، حيث نجد عناصر النخبة العسكرية متشبعين بالأفكار التحريرية وحب الوطن وقدسيته، ونجدهم يتمركزون في المناصب القيادية والحساسة، ويستغلون هذه السيطرة في ضرب أي أطراف تتعارض مع مصالح الوطن والثورة التحريرية، ونجد أمثلة عنه في الدول التي عانت الاستعمار.

4-النموذج القومي: تكون النخبة العسكرية في هذا النموذج تصبو وتسعى لإقامة دولة قوية ضمن الحدود الجغرافية للبلد، ونجد أن عناصرها يتمركزون في المراكز القيادية والحساسة لبناء هذه الدولة وتقويتها، ونجد عناصر هذه النخبة ينظرون للساسة نظرة لا مبالاة، لأنهم ينظرون إلى تنافس السياسيين ليس إلا سعي وراء مصالحهم الشخصية والسياسية، وهذا ما يجعل النخبة العسكرية مهيأة للتدخل السياسي، وذلك لأنهم يعتقدون أن أسباب الأزمات هو ذلك الصراع السياسي[28].

المحور الثاني: الأدوار التنموية للنخبة العسكرية وأثرها على الانتقال الديمقراطي.

يفرض الوضع أثناء عمليات الانتقال الديمقراطي على النخبة العسكرية ضرورة ملء الفراغ السياسي والتنموي وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، الناشئ عن انهيار النظم غير الديمقراطية التسلطية والديكتاتورية، فيتم تدخل النخبة العسكرية للقيام بأدوار تنموية بسبب تدني مستوى التنمية الاقتصادية، وعدم وجود عدالة توزيعية

للثروة، وكذلك لمواجهة الفقر والأمراض والفساد، بالإضافة إلى عدم ملائمة السياسات الاقتصادية، فمن اجل المساهمة في بناء الدولة والمحافظة عليها، تقوم النخبة العسكرية بهذه الدور في العديد من المجالات، ووفق العديد من النماذج أو الأنماط التي تؤثر على الانتقال الديمقراطي، وهو سيتم توضيحه فيما سياتي:

اولا. النماذج النظرية للأدوار التنموية للنخب العسكرية:

تميز الدراسات بين نماذج نظرية عديدة للدور التنموي للنخبة العسكرية، وفق مدى انخراطهم في العملية التنموية وتأثير ذلك على عملية الانتقال الديمقراطي، وسنذكر أهم هذه النماذج فيمايلي:

- **نموذج الانغلاق العسكري:** وفي هذا النموذج يقتصر دور العسكريين على أداء الوظيفة الدفاعية، ولا تعدو المؤسسة العسكرية بصفة عامة مجرد أداة تنفيذ السياسة الدفاعية التي تقرها الحكومة المنتخبة، وينطلق هذا النموذج من اعتبارات رفض الثقافة العامة للتدخل السياسي والاجتماعي للنخبة العسكرية، ولعل تونس من أبرز حالاته حيث كرست المؤسسة العسكرية التونسية مقولة الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة" بقوله "الجيش في ثكناته" حيث اقتصرت أدوار المؤسسة العسكرية التونسية على الوظيفة الدفاعية، كما تتميز المؤسسة العسكرية التونسية بمحدودية الإنفاق العسكري مع محدودية في الأدوار الاقتصادية الاجتماعية، خاصة في فترات حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة والرئيس السابق "زين العابدين بن علي" ، إلا أن فترة الرئيس الحالي "قيس سعيد" شارك الجيش التونسي في حملة مكافحة "جائحة كوفيد 19" من خلال إدارة البلاد لمدة محددة، وكذلك المشاركة في حملة تلقيح المواطنين في القرى والمداشر.

- **نموذج المركب الصناعي –العسكري:** وينتشر هذا النموذج في الدول الديمقراطية التي تميل العلاقات المدنية العسكرية فيها لنمط من الشراكة المؤسسية وتقاسم الاختصاصات، وتمتلك خلاله النخبة العسكرية القوة الفنية فيما يخص صناعة التسليح، ويعتبر هذا النموذج هو الأكثر انتشار في اقتصاديات السوق الحر في الدول المتقدمة في

أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية،[29] بالرغم أن هذا النموذج ضعيف الانتشار في دول القارة الأفريقية ودول الشرق الاوسط، إلا أن هذا النموذج نجد ملامحه في بعض المؤسسات العسكرية.

– **نموذج الاندماج السياسي العسكري:** ينطوي هذا النموذج على نمط من شبكات تبادل المنافع بين النخبة العسكرية والنظام الحاكم، لاسيما في النظم السلطوية، حيث يتميز هذا النموذج بمستوى مرتفع للإنفاق العسكري، ومساهمة ملحوظة للمؤسسة العسكرية في الناتج المحلي الإجمالي، وغياب مختلف آليات الرقابة والمحاسبة البرلمانية ونجد هذا النموذج في الكثير من دول الشرق الاوسط وأفريقيا والدول النامية عموما مثل إيران بعد الثورة الإيرانية 1979 ومصر بعد الفترة الناصرية، وسوريا في ظل حكم حافظ الأسد.[30]

– **نموذج الاحتكار الاقتصادي:** وكذلك يسمى بالنموذج البريتوري ويتميز هذا النموذج بسيطرة النخبة العسكرية على مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية[31]، ويتسم هذا النشاط الاقتصادي بلعب القوات المسلحة لدور قوي كاحتكار بعض الأنشطة الاقتصادية، وتعطيل العمل باليات تداول السلطة المنصوص عليها في الدستور، وتتفاوت مستوى السيطرة السياسية للنخبة العسكرية بين إدارة مؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية والسماح بالتعددية السياسية، وحظر العمل السياسي وتجميد الأحزاب السياسية المختلفة وذلك لإحكام السيطرة على السلطة السياسية.[32]

– **نموذج الجيش الحارس للتوازن الاجتماعي:** وهنا تنتمي النخبة العسكرية لطبقة معينة مع احتفاظهم بدور في حسم الصراعات السياسية دون اختلال التوازن الاجتماعي القائم، ويمتد تأثيرهم خارج المجالات السياسية والدفاعية، وقد يشمل القيام بأنشطة اقتصادية واجتماعية وإعلامية، ويتدخل الجيش هنا في حالة الأزمات الحادة، أو بصفته حارس النظام، أو صاحب المهام السامية، في الحفاظ على النظام السياسي القائم، وهذا النموذج ينتج بسبب تعقد المجتمع[33].

ثانيا. مجالات الدور التنموي للنخبة العسكرية:

ويقصد بالدور التنموي مجموعة الأنشطة التي تسهم في تحقيق التنمية والتقدم للدولة، والقائمة بالأساس على المجالات الاقتصادية، وأيضا الجوانب الاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية، ونبرز أهم هذه المجالات في مايلي:

- **المجالات الاجتماعية كالتعليم والتثقيف والتدريب**: يمكن للنخبة العسكرية أن تلعب دورا في رفع المستوى التثقيفي والتعليمي سواء في صفوفها أو بين المدنيين، مثل النخبة العسكرية الإيرانية التي تساهم تدريب وتجهيز الموظفين للتدريس في المدارس وكذلك تقدم برامج لتعليم الأطفال ومحو الأمية للكبار.

- **مجالات الصحة والإغاثة** : كثيرا ما استخدمت النخبة العسكرية في جميع أنحاء العالم للتعامل مع حالات الأزمات الطبيعية أو الأوبئة[34]، مثلما حدث في الزلازل أو الفيضانات أو مثل جائحة كورونا COVID 19، ومثلما فعل الجيش الجزائري في زلزال الشلف سنة 1980 وزلزال بومرداس في 2003، وفيضانات باب الواد في 2001، بالإضافة إلى تقديم المساعدة للمناطق المعزولة والمحاصرة بالثلوج وفتح المسالك المغلقة وغيرها.

- **مجالات البنية التحتية:** وتتضمن مد الطرق وخطوط المواصلات والاتصالات وبناء المطارات والجسور والأنفاق، مثل طريق الوحدة الإفريقية في الجزائر حيث قام بهذا الطريق شباب الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى انجاز السد الأخضر لمواجهة ظاهرة التصحر وزحف الرمال[35].

- **المجال الاقتصادي**: من خلال المشاركة في تطوير أنشطة الاقتصاد الوطني، من خلال إدارة الشركات وأعمال التجارة والمقاولات والمصانع، ولهذا فان النخبة العسكرية استغلت الإمكانيات المتاحة لها وقامت بالمساعدة في الاقتصاد الوطني وتطويره من خلال العديد من الإستراتجيات، ونجد هذا الدور في العديد من الدول الأفريقية والشرق أوسطية مثل السنغال وبوتسوانا ونيجيريا والأردن والعراق وسوريا، فمثلا في الجزائر قام الجيش بإنشاء مصنع لصناعة الشاحنات والسيارات العسكرية بولاية تيارت، بالتعاون مع

شركة مرسيدس الألمانية، وكذلك في مصر فقد امتد نشاط الجيش لإنشاء مصنع الحديد في 2016، كما اصدر السيسي قرارا أتاح للقوات المسلحة تأسيس وإنشاء شركات بمفردها أو بمشاركة رأس المال الوطني أو الأجنبي[36].

ثالثا. تأثير الدور التنموي للنخبة العسكرية على الانتقال الديمقراطي:

إن الأدوار التنموية للنخبة العسكرية يجعلها في مركز قوة داخل النظام السياسي ويعزز من الاتجاهات الانقلابية داخلها، ومنه تتلخص مجمل تداعيات الدور التنموي للنخبة العسكرية في مايلي:[37]

- **تدعيم الاستقلال السياسي للمؤسسة العسكرية:** حيث أن المؤسسة العسكرية ومن خلال أدوارها التنموية الاقتصادية تزيد في استقلاليتها المالية وبالتالي فهي تزيد في استقلالية المؤسسة العسكرية وتعطيها مزيدا من القوة والنفوذ داخل السلطة السياسية الحاكمة، وهو ما يدعم استقلاليتها السياسية في صنع القرار في استراتجياتها العسكرية وخططها وميزانياتها، مما يجعلها القوة السياسية الأولى وهو ما قد يؤدي إلى القيام بانقلابات عسكرية في حالة عدم رضوخ السياسيين المدنيين لرغباتهم ومصالحهم، مثل الحالة المصرية حيث أدى تعاظم الدور الاقتصادي التنموي للنخب العسكرية إلى القيام بالانقلاب العسكري بقيادة عبد الفتاح السيسي الرئيس الحالي.

- **تأسيس شراكة نخبوية سياسية عسكرية:** يؤدي قيام النخب العسكرية بالأدوار الاقتصادية التنموية إلى التداخل مع النخب السياسية الفاعلة سواء في المعارضة أو الموالاة، وهو ما قد يؤدي إلى عقد شركات نخبوية بين النخب العسكرية ونخب مدنية داخل النظام السياسي، وقد يؤدي ذلك إلى القيام بانقلاب عسكري لتغيير الحكم، ومثال ذلك شراكة المؤسسة العسكرية المصرية ونخب مدنية معارضة لحكم الرئيس المنتخب محمد مرسي المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين،وهذا نتيجة لتعارض مصالح النخب العسكرية مع جماعة الرئيس المنتخب، وهو ما أدى إلى نجاح الإطاحة بالرئيس المدني المنتخب، وبالتالي الإطاحة بالعملية الانتقال الديمقراطي في مصر، وكذلك انقلاب 1984 بتركيا من أجل الحفاظ على علمانية الدولة.

- **الاستحواذ على شرعية الانجاز الاقتصادي**: حيث يؤدي قيام النخب العسكرية بالأدوار الاقتصادية التنموية مثل بناء الجسور والمعابر الكبرى أو شق قنوات بحرية مثل شق قناة السويس في مصر وإنشاء المصانع الكبرى الإستراتجية، وهو ما يعتبر في الثقافة والذهنية المصرية "عظمة انجازات المؤسسة العسكرية المصرية"، وهو ما يعظم سلطتها وقوتها التي تستمد شرعيتها من الاعتراف الشعبي بها، وهو ما قد يعد شرعية الانجاز الاقتصادي بديلا لشرعية الانتخاب الديمقراطي.

- **أداء دور الحكم بين القوى السياسية المتعارضة**: نتيجة للأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية في الجانب الاقتصادي التنموي، وانطلاقا من الرمزية التي تمتلكها تجعل منها الخيار الأفضل للقوى السياسية المتصارعة وهو ما يتيح سيطرة النخب العسكرية على هذه القوى، كما تعتبر المؤسسة الأكثر تماسكا في الدولة، والأكثر تمتعا بالثقة العامة كعنصر وحيد للتوازن في المعادلة السياسية في ظل الصراعات السياسية في مرحلة الانتقال الديمقراطي وما بعده.

- **احتواء الاتجاهات الانقلابية**: في أفريقيا والشرق الاوسط لا ينجح انقلاب دون مباركة النخبة العسكرية سواء بالمشاركة من بعيد أو من قريب، وهو ما يزيد من تعاظم قوة المؤسسة العسكرية، ويعاظم من سيطرتها على مختلف القوى وتكسب ولائها، وكذلك بالعكس فان إطلاق يد النخب العسكرية في الأنشطة الاقتصادية التنموية يؤدي إلى احتواء أي نزاعات انقلابية عبر علاقات المنفعة والزبونية الاقتصادية بين النظام الحاكم والنخبة العسكرية، فهي بمثابة آلية شرعية لامتصاص تطلعات النخب العسكرية السياسية.

إن الدور التنموي للنخبة العسكرية وبعيدا عن الجدل النظري حوله فان واقع الممارسة يؤكد على أن النشاط الاقتصادي للنخبة العسكرية يحقق مزايا نسبية بالمقارنة بالتدخل السياسي، إذ يؤدي للحفاظ على تماسك المؤسسة وزيادة قدرتها المادية وتعزيز مصالحها في الحفاظ على استقرار النظام السياسي حفاظا على استدامة مصالحها الاقتصادية، بما يؤدي لاحتواء الاتجاهات الانقلابية ويطوع النخبة العسكرية للدخول في شراكة مستديمة مع السياسيين المنتخبين. وهذا في الحقيقة ما جعل بعض

الاتجاهات النظرية تشيد بالدور التنموي للنخبة العسكرية لأنه يحقق عوائد جمة لاسيما في قطاعات التشييد والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.[38]

ان ما سبق قد يوحي لنا بمسألة بروز الاتجاه التشاركي في نظريات العلاقات المدنية-العسكرية يقوم على فكرة انتقاد الفصل بين اختصاصات المؤسسات السياسية والعسكرية، باعتبار ذلك الفصل غير واقعي، ومن المستحيل تحقيقه سواء في الديمقراطيات الغربية أو في الدول النامية، بالنظر إلى مصالح العسكريين التي تتطلب التدخل السياسي للحفاظ عليها وتفضيلاتهم السياسية النابعة من رؤيتهم للمصلحة الوطنية التي قد تتعارض مع توجهات شاغلي السلطة السياسية.[39]

كما انها تعتمد في القيام بأدوارها التنموية على مسئوليتها الوطنية في الدول المتقدمة المستقرة وفقًا لقواعد دستورية وعرفية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا، كما تنطلق في الدول النامية من أساس إعادة بناء الدولة في فترات ما بعد الاستقرار والمصالحة الوطنية، لما لها من رصيد قوي لدى المجتمع وفقًا لتكوينها على أساس وطني، لتصل في بعض الحالات الى ان تصبح الداعم الأساسي والرئيسي لبعض منظمات المجتمع المدني، ولبعض المشروعات الاقتصادية والخدمية، بما يسهم في تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع والمواطنين، وبما يسهم في تواري النظرة التقليدية وبخاصة في خبرات دول العالم الثالث.

وهذا الوضع يستدعي الحديث عن عقد جديد في العلاقات المدنية-العسكرية قائم على التشارك ومواجهة التحديات وبناء الدولة بعيدًا عن النظريات الصراعية التي حكمت تلك العلاقات وتتمحور حول القفز على السلطة، والتي أرهقت الدول النامية وتوارى بسببها أفق التنمية؛ فالمؤسسة العسكرية وكما هو الحال في الدول التي خطت بعيدًا في هذا الأمر واستقر فيها نمط العلاقات بين النخبة العسكرية والمؤسسات المدنية، تقوم بأدوارها التنموية في ظل قواعد وحدود واضحة، وكونها أحد أهم مؤسسات الدولة تقوم بدورها كأي مؤسسة أخرى، في معادلة متوازنة دون بسط نفوذها أو تقليص قدراتها، وضمن معايير من الشفافية[40]

الخاتمة :

النخبة العسكرية بكل ما تحوزه من تأثير وقوة ومؤهلات تنظيمية، جعلت منها لاعبا مهما في المشهد السياسي في أفريقيا والشرق الاوسط، ولعل ذلك راجع للبنية الاجتماعية للنخبة العسكرية وطبيعة تركيبها بالإضافة إلى طبيعة المجتمعات وكذلك لضعف التنظيمات السياسية المدنية، زادت من بروز النخبة العسكرية في عملية بناء الدولة والانتقال من الأنظمة غير الديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية، والتي لعبت أدوارا مهمة من خلال الأدوار التنموية التي قامت بها في شتى المجالات، وكذلك في خضم موجات الانتقال الديمقراطي في أفريقيا والشرق الاوسط، فقد لعبت النخبة العسكرية أدوارا مختلفة منها من دعمت النظام الحاكم ورفضت التغيير، ومنها من دعمت التغيير نحو الأنظمة الديمقراطية، ومن خلال ما سبق فانه تم التوصل **للنتائج** التالية:

1- أن النخبة العسكرية في أفريقيا والشرق الاوسط هي النخبة الأكثر قوة ونفوذا وتنظيما، وهي القادرة بحكم ذلك على لعب العديد من الأدوار التنموية التي تؤثر بشكل او باخر على مسار الانتقال الديمقراطي فيها.

2- أن مسار الانتقال الديمقراطي في أفريقيا والشرق الاوسط لا يزال أمامه تحديات ذات مستويات متعددة سياسية اقتصادية اجتماعية وحتى ثقافية.

3- إن الخلفية التاريخية للنخبة العسكرية وطبيعة تركيبها، يمكنها من ان تلعب دورا ايجابيا حاسما في الدفع بمسار الانتقال الديمقراطي، وكلما كان دور النخبة العسكرية داعما للانتقال الديمقراطي، أو حتى محايدا كلما زادت فرص نجاح الانتقال الديمقراطي.

الهوامش :

1 - حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري،** مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الإصدار 24-01-2013، شوهد بتاريخ 2019/04/22.
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

2 - علي مصباح محمد الوحيشي، **دراسة نظرية في التحول الديمقراطي،** مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد الأول، العدد الثاني، جامعة الزاوية، ليبيا، أكتوبر 2015، ص 53.

3 - عبد القادر الهواري، **من التحول الديمقراطي إلى الديمقراطية الاجتماعية،** القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2018، ص 13-14.

4 - برنابي لوبيز غارسيا، **المغرب والانتخابات ومشكلات الانتقال غير المكتمل، في كتاب الانتخابات والانتقال الديمقراطي مقاربات مقارنة،** قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص 81.

5 - عبد القادر بن حمادي، **الانتقال الديمقراطي المغاربي بين الأعذار الوهمية والتحفظات المتجددة،** تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 21.

6 - محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة،** العدد 95، لبنان: مطبعة بول ناسيميان، تموز، 2006، ص 05.

7 - Guy Hermet, **Intriduction : The Age of Democracy,** International Social Seience Journal, 128, May, p 225.

8 - Giuseppe di Palma, **To Graft Democracies: an Essay on Democratic Transitions, Berkley:** Universty of Californie, Perss, 1998, p 65-71.

9 - هدى متيكس، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالثة في كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة،** القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص 04.

10 - Guillermo O'donnel and Philippe Schmitter, **Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. In o'donnell al-(Eds)**, Transitions From Authoritarian Rule London, the Johns Hop Kins, University Press, 1991, p 09.

11 - نعيمة عزوق، **دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي تونس نموذجا (2011-2017)،** مجلة الرواق، العدد 1، المجلد 4 ، جوان 2018، ص324.

12 - رابح زغوني، **الانتقال الديمقراطي في العالم العربي قراءة نقدية في نموذج الانتقال،** مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 7، خميس مليانة، سبتمبر 2019، ص 66.

13 - سعاد العقون، **نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية تحديات وعراقيل،** مجلة المفكر، العدد 8، المجلد 7، أكتوبر 2012، ص 168.

14 - نعيمة عزوق، **مرجع سبق ذكره،** ص 324.

15 - رابح زغوني، **مرجع سبق ذكره،** ص 67.

16 - نعيمة عزوق، **مرجع سبق ذكره،** ص 324.

17 - عبد الفتاح ماضي، **مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية في كتاب لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 57-58.

18 - نعيمة عزوق، **مرجع سبق ذكره،** ص 325.

19 - حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره.**

20 - علي مصباح الوحيشي، **مرجع سبق ذكره،** ص 60.

21 - معتز سلامة، **الدور السياسي للنخبة العسكرية في مصر الثورة،** مجلة الديمقراطية، العدد 53 ، 2008، ص 59.

22 - أمينة علاق، **نخبة أو نخب قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات،** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 28، مارس 2017، ص 177.

23 - علاء الدين زردومي، **دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية-الجزائر أنموذجا-،** مجلة المفكر، العدد 16، ديسمبر 2017، ص 553.

24 - خميسي بولعراس، **النخب العسكرية بالغرب الإسلامي،** تلمسان: دار النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 16-17.

25 - باقي نصر الدين الطاهر، **النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر، الأردن:** مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 48.

26 - **المرجع نفسه،** ص 49.

27 - محمد رفيق غراب، **العلاقات المدنية العسكرية دراسة في الأطر النظرية مصر نموذجا،** المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018، ص114.

28 - **المرجع نفسه**، ص 115.

29- هاني سليمان إسماعيل، **الدور التنموي للمؤسسة العسكرية خبرات دولية ودروس مستفادة**، مجلة بدائل، العدد 28، ماي 2018.

30- محمد عبد الله يونس، **منفعة متبادلة دور العسكريون في التنمية الاقتصادية وأثره على التحول السياسي**، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 191، يناير 2013، ص9.

31- هاني سليمان إسماعيل، **مرجع سابق ذكره.**

32- **محمد عبد الله يونس، مرجع سابق ذكره، ص 11.**

33- هاني سليمان إسماعيل، **مرجع سابق ذكره.**

34- عصام عبد الشافي، **دور المؤسسة العسكرية في مصر بعد 2013 المحددات والمسارات**، مجلة لباب للدراسات الإستراتجية والإعلامية، العدد 2، ماي 2019، ص95.

35- حجاج عثمان،**الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية**، ص489، شوهد بتاريخ 05-01-2021، على الموقع التالي:

https://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/14127/1/%D8%B7%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%AC_%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86.pdf

36- **المرجع نفسه**، ص490.

37- محمد عبد الله يونس، مرجع سابق ذكره، ص 12.

38- **المرجع نفسه، ص 15.**

39 **المرجع نفسه.**

40 **المرجع نفسه.**